Photo Source: Author

Gulf Research Center
Knowledge for All

اجتماع الهيئة الفرعية الرابعة والستين التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: من التعهدات السياسية إلى التنفيذ العملي

محمدعبد الرءوف *

يوليو 2026

اجتماع الهيئة الفرعية الرابعة والستين التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: من التعهدات السياسية إلى التنفيذ العملي

كانت الدورة الرابعة والستين للهيئات الفرعية (SB64) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (UNFCCC) في بون (8-18 يونيو 2026) جولة مهمة من المفاوضات لأنها مثلت الانتقال العالمي من وضع أهداف مناخية رفيعة المستوى إلى إنفاذ أطر التنفيذ العملية.

المناقشات الرئيسية للهيئة الفرعية (SB64)

مثّلت الهيئة الفرعية (SB64) نقطة تحوّل حاسمة بين مؤتمر الأطراف الثلاثين في بيليم، البرازيل، ومؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين في أنطاليا، تركيا. ومع دخول إطار العمل المناخي العالمي مرحلة "التنفيذ" الحاسمة، تحوّل التركيز الأساسي للهيئة رقم 64 من إعلان أهداف طموحة إلى إظهار تقدّم فعلي ووضع خارطة طريق قابلة للتحقق، وتسهيل برنامج عمل الانتقال العادل، ووضع الصيغة النهائية لنصوص مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين.

ومع ذلك، خلّفت المفاوضات انقسامًا دبلوماسيًا حادًا. فبينما نجح المؤتمر في إحراز تقدّم في النصوص الإجرائية لآلية بيليم-أنطاليا للانتقال العادل، اتسمت الجلسات الختامية بجمود شديد، وتجاوز المواعيد النهائية، وتآكل عميق للثقة.

كشفت المحادثات عن جمود جيوسياسي وفجوات تمويلية، مما وضع دول مجلس التعاون الخليجي أمام ضغوط شديدة لتنويع اقتصاداتها مع الحفاظ على مصالحها النفطية والغازية الحيوية في ظل جداول زمنية صارمة للانتقال.

ناقش المفاوضون كيفية دمج الدول لاعتبارات الانتقال العادل في إجراءاتها المناخية الوطنية، لا سيما فيما يتعلق بالتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري. بالتوازي مع ذلك، هيمنت المناقشات حول أسواق الكربون بموجب المادة 6 ومواءمة التدفقات المالية على جدول الأعمال الفني. وأخيرًا، برزت التوترات الجيوسياسية بشكل متكرر خلال حوارات العلاقة بين التجارة والمناخ، وتحديدًا تداعيات التدابير الأحادية مثل آلية تعديل الكربون الحدودية للاتحاد الأوروبي.

خلال المفاوضات في بون، حذرت منظمات المجتمع المدني الرئيسية من تزايد الجمود، داعيةً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن ثلاث قضايا أساسية: سد فجوة تمويل المناخ، وضمان انتقال عادل يرتكز على حقوق الإنسان، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، بالإضافة إلى الدعوة إلى إنهاء الإبادة الجماعية والحصار لتحقيق العدالة المناخية.

مظاهرة من تنظيم المجتمع المدني في بون SB64

حقوق الصورة: المؤلف

أهم نتائج المؤتمر

على الرغم من التحديات الجيوسياسية وتقليص موازنة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، فقد أسفرت الدورة الرابعة والستين لمشروع القرار عن عدة نتائج جديرة بالذكر:

أولاً، نجح المفاوضون في إقرار حزمة من مسودات القرارات لآلية الانتقال العادل، والمقرر اعتمادها في مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين، مما يوفر إطار حوكمة أكثر وضوحاً للدول الساعية للحصول على الدعم في اجتياز مرحلة التحول نحو اقتصاد منخفض الكربون.

ثانياً، شاركت الأطراف في أولى جلسات الحوار الإلزامي بشأن تغير المناخ والتجارة. وقد وفر هذا الحوار بيئة منظمة لعرض العقبات واستكشاف سبل التعاون فيما يتعلق بالتدابير التجارية والسياسات الصناعية المتوافقة مع المناخ.

ثالثًا، أتاحت الاجتماعات للأطراف وضع الأسس التقنية للجرد العالمي الثاني the second Global Stocktake (GST)، ما يضمن توفر البيانات اللازمة وإجراء التقييمات المنهجية بشكل كافٍ لتجنب أي معوقات إجرائية في قمة مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين.

وأخيرًا، من خلال حلّ الخلافات المتعلقة بنصوص معايير التكيف وأسواق الكربون المنصوص عليها في المادة 6 مسبقًا، أزالت الهيئة الفرعية رقم 64 معوقات إجرائية حاسمة، ما يسمح لقمة مؤتمر الأطراف الحادي والثلاثين بالتركيز كليًا على المفاضلات السياسية رفيعة المستوى.

المشكلات الرئيسية

على الرغم من اتخاذ خطوات إجرائية، فقد وصف المراقبون نتائج اجتماعات الهيئة رقم 64 بأنها تظهر افتقارًا للإرادة السياسية الحقيقية، لا سيما في رفع مستوى الطموح العالمي في مجال المناخ وزيادة الدعم المالي. ومن أبرز أوجه القصور في هذه الدورة استمرار الفجوة التمويلية الهائلة، بما في ذلك عجز سنوي يُقدّر بنحو 216 مليار دولار في مجال حماية الغابات والطبيعة، فضلًا عن عدم وضوح كيفية سدّ العجز في التمويل الدولي للمناخ.

إضافةً إلى ذلك، تعثّرت المفاوضات مرارًا وتكرارًا بسبب الخلافات حول مدى جدية السعي نحو التخلص من الوقود الأحفوري مقابل خفضه تدريجيًا، فضلًا عن الجدل حول مدى صرامة الالتزام القانوني بالانتقال العالمي بعيدًا عن الهيدروكربونات. وقد أدّى التوتر بين الدول النامية التي تُطالب بدعمٍ مضمون والدول المتقدمة التي تدفع باتجاه اتخاذ إجراءات سريعة ومن جانب واحد إلى جمود دبلوماسي في العديد من مجموعات التكيف والتخفيف الحاسمة.

الآثار المترتبة على دول مجلس التعاون الخليجي

تحمل نتائج الدورة الرابعة والستين للهيئات الفرعية لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (SB64) في بون أهمية استراتيجية واقتصادية ودبلوماسية بالغة الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي. وباعتبارها دولاً تعتمد على الهيدروكربونات وتواجه نظاماً مناخياً دولياً سريع التغير، فإن دول مجلس التعاون الخليجي - المملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، وسلطنة عمان، والبحرين - تواجه آثاراً مباشرة من الأطر الفنية التي طُرحت خلال هذه الدورة.

بالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، يحمل مسار مفاوضات بون تداعيات هامة ومتعددة الجوانب. ففي المقام الأول، يُشكل التركيز الشديد على التحول من الوقود الأحفوري والدفع باتجاه خارطة طريق التحول العادل تحديًا مباشرًا للقاعدة الاقتصادية للمنطقة. ويؤكد التقدم المُحرز في آليات التحول العادل أن سياسة المناخ العالمية تُعاقب بسرعة الإنتاج غير المُقيد للوقود الأحفوري. وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي، التي تعتمد اعتمادًا

كبيرًا على شركات النفط الوطنية كمحركات للنمو الاقتصادي والصناعي، فإن هذه التوجيهات العالمية للتحول تعني أنه يتعين عليها التكيف بقوة لتصبح شركات طاقة متكاملة ومنخفضة الكربون، وذلك لمواجهة تدابير التجارة الحدودية المتعلقة بالكربون في المستقبل.

Standardizing global carbon market structures under Article 6.2 and Article 6.4 is critical for the GCC. Gulf states are positioned to become major players in carbon trading, leveraging their extensive geographic capacity for large-scale solar farms and carbon sequestration infrastructure to generate and sell high-integrity international carbon credits.

ثانيًا، تُشكل الحوارات الدائرة حول المناخ والتجارة، ولا سيما فيما يتعلق بآلية تعديل الكربون التابعة للاتحاد الأوروبي، تهديدًا اقتصاديًا وشيكًا لقطاعي البتروكيماويات والتصدير في دول مجلس التعاون الخليجي. فمع توجه الأسواق العالمية نحو بيئة تجارية خالية من الوقود الأحفوري، تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مخاطر جسيمة تتمثل في التعرض لرسوم جمركية تمييزية ما لم تتمكن من اعتماد صادراتها على أنها منتجة بشكل مستدام أو تعويض انبعاثاتها الكربونية.

ويُعدّ توحيد هياكل سوق الكربون العالمية بموجب المادتين 6.2 و6.4 أمرًا بالغ الأهمية لدول مجلس التعاون الخليجي. وتتمتع دول الخليج بموقع يؤهلها لتصبح لاعبًا رئيسيًا في تجارة الكربون، مستفيدةً من قدرتها الجغرافية الواسعة على إنشاء مزارع الطاقة الشمسية واسعة النطاق وبنية تحتية متطورة لعزل الكربون، وذلك لتوليد وبيع أرصدة كربون دولية عالية الموثوقية.تعتمد استراتيجية دول مجلس التعاون الخليجي للمناخ بشكل كبير على نشر تقنيات احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه، والهيدروجين النظيف، وكفاءة الشبكة الكهربائية المدعومة بالذكاء الاصطناعي. ويعني التركيز في نتائج مفاوضات جولة بون على تتبع المساهمات المحددة وطنياً من خلال معايير تكنولوجية دقيقة وقابلة للقياس، أن على دول مجلس التعاون الخليجي إنشاء أنظمة تدقيق بيانات شفافة للغاية لإثبات أن استثماراتها في الاقتصاد الدائري للكربون تُحقق خفضاً حقيقياً في الانبعاثات.

أخيراً وليس آخراً، تُشكل هذه التحولات العالمية حافزاً رئيسياً لجهود التنويع الاقتصادي المستمرة لدول مجلس التعاون الخليجي. وتُسلط مناقشات بون حول الكهرباء العالمية والتصنيع الأخضر الضوء على القطاعات التي تستثمر فيها دول الخليج صناديقها السيادية. ومن خلال الاستثمار بكثافة في الهيدروجين الأخضر، والبنية التحتية للطاقة الشمسية، وتقنيات احتجاز الكربون المدعومة بالذكاء الاصطناعي، يسعى مجلس التعاون الخليجي إلى حماية اقتصاداته من تقلبات العلاقات الدبلوماسية. ومع ذلك، تكشف مفاوضات بون أيضاً أن محاولة منطقة الخليج استخدام المواد الهيدروكربونية لتمويل هذا التصنيع الأخضر ستواجه تدقيقاً دولياً وتجارياً شديداً ما لم تقم المنطقة بتنسيق وتطبيق أطر حوكمة المناخ الخاصة بها قانونياً لتحظى باعتراف دولي بها.

الدكتور محمد عبد الرءوف هو مدير برنامج أبحاث الأمن البيئي والاستدامة في مركز أبحاث الخليج.

المراجع

Isatis M. Cintron-Rodriguez, "SB64 exposes growing gap between implementation rhetoric and delivery," (Climate Action Network Europe, June 19, 2026), https://climatenetwork.org/2026/06/18/sb64-adaptation-deadlock-just-transition-progress/.

Sven Harmeling, "Bonn climate talks expose delivery tests governments must meet by COP31," (CAN Europe, June 18, 2026), https://caneurope.org/news/sb64/.

SIWI Insight Brief: The Bonn Climate Meetings (SB64)" (Stockholm International Water Institute, June 17, 2026), siwi.org.

Bonn climate talks: Key outcomes from the June 2026 UN climate conference," (Carbon Brief, June 19, 2026), https://www.carbonbrief.org/bonn-climate-talks-key-outcomes-from-the-june-2026-un-climate-conference/.

"2026 Bonn Climate Change Conference: Advancing Article 6 Implementation," Global Green Growth Institute, June 2026, https://gggi.org/event/sb64/.

"June Climate Meetings (SB64): Technology and NDC Implementation," United Nations Framework Convention on Climate Change, June 18, 2026, https://unfccc.int/ru/node/630980.

"Live from the UNFCCC Bonn Climate Change Conference: Carbon Capture and International Policy," Global CCS Institute, June 2025/2026, https://www.youtube.com/watch?v=NpzyTrDw6bg.

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع